

نمو السكان والفقر في العراق

م. م. مينا سعيد مرديان

المركز الوطني للدراسات

السكانية والديمغرافية- جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: السكان . الفقر . البطالة
الملخص:

يتناول البحث العلاقة المعقدة بين نمو السكان والفقر في العراق خلال الفترة من 2014 إلى 2020، مسلطاً الضوء على التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي واجهتها البلاد. تزايد عدد السكان نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة والزواج في سن مبكرة ساهم في زيادة الضغط على الخدمات العامة. في المقابل، أدت الأزمات الاقتصادية والأمنية، مثل الصراع مع تنظيم "داعش" وانخفاض أسعار النفط، إلى تفاقم الفقر بشكل ملحوظ. البحث يوضح أن تدهور الوضع المعيشي للعراقيين كان نتيجة لارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، وزيادة التفاوت الاقتصادي بين الفئات السكانية. الفقر في العراق يتسم بأشكال متعددة، منها الفقر المطلق، الفقر المدقع، والفقر النسبي، وكلها تؤثر على قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية، ومن خلال تحليل العلاقة بين الفقر والنمو السكاني يظهر أن زيادة السكان ترتبط بزيادة نسب الفقر، خاصة في المحافظات الجنوبية مثل الديوانية، ميسان، وذي قار. هذه المحافظات تعاني من ضعف في التنوع الاقتصادي وقلة الفرص الوظيفية خارج القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر. البحث يختتم بالإشارة إلى أن البطالة المتزايدة، التي تفاقمت بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية، تعزز من نمو الفقر، مما يجعل من الضروري تبني سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة للتخفيف من هذه التحديات.

المقدمة:

شهد العراق خلال الفترة من 2014 إلى 2020 تحديات كبيرة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، حيث ارتبط نمو السكان والفقر بشكل وثيق بالتغيرات التي مرت بها البلاد. خلال هذه الفترة، واجه العراق أزمات متعددة بما في ذلك الصراع مع تنظيم "داعش"، والانخفاض الحاد في أسعار النفط، والذي أدى إلى تراجع الإيرادات الحكومية، وفرض ضغوطاً كبيرة على الاقتصاد الوطني.

يعتبر العراق من الدول التي تتميز بارتفاع معدل النمو السكاني. هذا النمو السكاني السريع يعود إلى ارتفاع معدلات الخصوبة والزواج في سن مبكر بين 2014 و2020، استمر عدد سكان العراق في الزيادة بوتيرة سريعة، ما زاد من الضغوط على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. الفقر في العراق زاد بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة نتيجة للأزمات الاقتصادية والأمنية، ارتفاع معدلات البطالة، خصوصاً بين الشباب، وازدياد التفاوت الاقتصادي بين الفئات السكانية المختلفة، ساهم في تدهور الوضع المعيشي للعديد من الأسر العراقية. كما أن تدني جودة الخدمات العامة، وتدهور البنية التحتية، والنزوح الداخلي الكبير بسبب الصراع مع "داعش"، كلها عوامل أسهمت في تفاقم مشكلة الفقر. باختصار، تداخلت العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في زيادة معاناة الشعب العراقي خلال هذه الفترة، مما جعل من الضروري تبني سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة للتخفيف من تأثيرات هذه التحديات.

اهمية البحث:

تكمن اهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور نمو السكان والفقر معاً لما يسببه من انخفاض مستوى معيشه الفرد الذي يؤدي الى ظهور العديد من المشكلات التي تواجه الامن الاقتصادي.

مشكلة البحث:

1- ما هو واقع النمو السكاني في العراق ؟

2- ما هو واقع الفقر في العراق ؟

3- ما هي العوامل المؤدية الى الفقر؟

4- ما هي الحلول والمقترحات للحد من مستويات الفقر؟

فرضية البحث :

1- وجود تباين في النمو السكاني بين محافظات العراق .

2- وجود تباين في مستويات الفقر بين محافظات العراق.

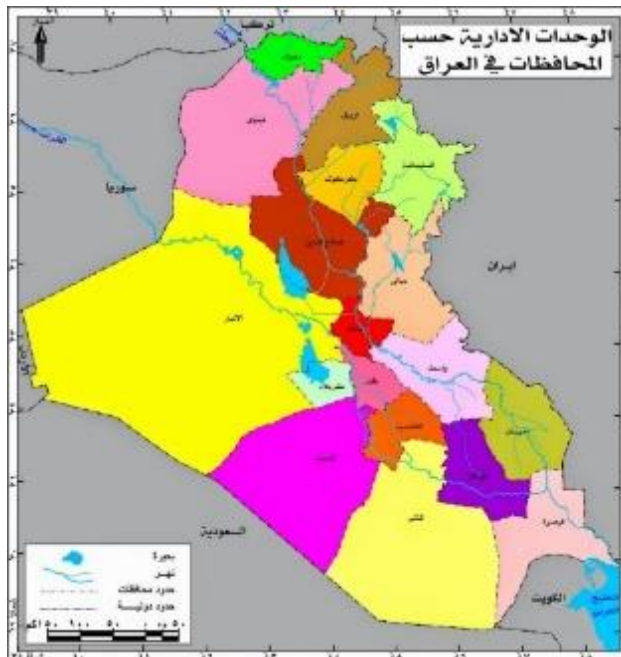
3- تعدد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية من اهم العوامل المؤدية للفقر.

4- توجد العديد من الحلول والمقترحات للحد او التخفيف من مستويات الفقر .

حدود البحث :

يقع العراق جغرافيا في جنوب غرب قارة اسيا ، وفي الجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي ، ويقع فلكيا بين دائرة عرض (20' 29" - 50' 22" 37°) شمالا وبين خطي طول (45 " 38 ° - 45 " 48 °) شرقا ⁽¹⁾ لاحظ الخريطة (1) ⁽²⁾ ، اما الحدود الزمانية للبحث فهي في عام 2014- 2020 .

الخريطة رقم (1) خريطة العراق الادارية



اهداف البحث :

اولا: توضيح مفاهيم نمو السكان ونمو الفقر واهم اسباب النمو.
ثانيا: تأثير نمو السكان والفقر على السكان من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الخدمات.

ثالثا : ايجاد الحلول والمقترحات للمشاكل التي تصاحب ازدياد اعداد السكان مع زياده الفقر.

رابعا: تحليل العلاقة بين نمو الفقر ونمو السكان.

خامسا: تقديم توصيات لتخفيف الفقر: يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية للحكومة العراقية وصناع القرار حول كيفية تقليل معدلات الفقر من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية فعالة.

مفاهيم الفقر وطرق قياسه وعلاقته بالنمو السكاني:

الفقر انه حاله من الحرمان المادي التي تتجلى ابرز مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكاني والحرمان من تملك السلع المعمره وفقدان الضمان في مواجهه الحالات الصعبة كالمريض والاعاقة والبطالة والكوارث والازمات. ⁽³⁾ اذ يعرف بانه الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد الى الدخل الكافي لحصوله على مستويات دنيا من الغذاء والملبس والرعاية الصحية وكافه الضروريات اي عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الاساسية ⁽⁴⁾. ومن اسباب بروز ظاهره الفقر هو التفاوت الكبير بين الطبقات في المجتمع التي تعود الى قلة الموارد للدولة او سوء التوزيع للثروات والدخل. وعندما عقد المؤتمر العالمي الاول للاغذية عام 1963 اعلن فيه بان استمرار الفقر امر لا يمكن قبوله من الناحية الاخلاقية والاجتماعية ويتعارض مع كرامة بني الانسان في تكافل الفرص كما انه يهدد الامن الاجتماعي على المستوى العالي. ⁽⁵⁾

انواع وطرق قياس الفقر وعلاقته بالنمو السكاني:

للفقر اشكال عديده منه:

أ-الحاجات الاساسية للانسان: هي عبارة عن السلع الغذائية وغير الغذائية اللازمة للانسان بحيث يبقى حيا وتحفظ كرامته الانسانية وتحقيق قدرته على مزاوله نشاطاته الاعتيادية بصورة مقبولة.

ب- الفقر المطلق : وهو لا يستطيع فيه الفقير بواسطه دخله الوصول الى اشباع حاجاته الضرورية كالمال والملبس والصحة والتعليم وخط الفقر المطلق قيمه حقيقيه ثابتة مع الزمان والمكان⁽⁶⁾

ت -الفقر المدقع : هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الانسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الاساسية اللازمة للحصول على حد على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا ويزاول نشاطاته الاعتيادية الفقر النسبي وهذا النوع يبرز الفروقات في مستويات الموارد النسبية وعدم المساواة في توزيع تلك الموارد في المجتمع.

ج-الفقر النسبي : وهذا النوع يبرز الفروقات في مستويات الموارد النسبية وعدم المساواة في توزيع تلك الموارد في المجتمع⁽⁷⁾
طرق قياس الفقر:

1- طريقه تكلفه الحاجات الاساسية :ان الحاجات الاساسية الاحتياجات الضرورية للفرد للحفاظ على النشاط البدني ويتحدث خط الفقر فيها بتكلفه سله السلع من الاحتياجات الاساسية للخدمات في كل زمان ومكان

2- طريقه استهلاك الطاقة الغذائية :باستخدام هذه الطريقة يتم تحديد تكلفه السعرات الحرارية الضرورية للحفاظ على نشاط الانسان الحيوي بمعنى حساب خط الفقر في هذه الطريقة يعتمد على بيانات تتعلق باستهلاك السعرات الحرارية ومجمل الانفاق على الغذاء سواء الغذاء الذي تم شرائه من الاسواق وكذلك الذي يتم تجهيزه في البيوت⁽⁸⁾

علاقه الفقر بالنمو السكاني:

السكان هم ثروة الدولة البشرية ويعد لهم السكان من ابرز الظواهر الديموغرافية اهميه في العصر الحديث يمثل تحديا هاما للبشرية وخاصه لشعوب البلدان النامية والتي يتزايد عدد والتي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد عن معدل التنمية الاقتصادية فيها وتوفير الغذاء لسكانه ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية الفرق بين المواليد والوفيات دون ان تدخل الهجرة في حسابها⁽⁹⁾ والنمو السكاني ظاهره ديموغرافية وهي تشير في ادبيات علم السكان الى الزيادة او النقصان في حجم السكان خلال فتره زمنية معينه⁽¹⁰⁾ . تتحدد عوامل

نمو السكاني اساسا بزياده الطبيعى الولادات والوفيات والهجرة التي يترتب على دراستها الكثير من الجوانب الهادفة الى تحديد هيكلية البناء السكاني للدولة ونموها وتوجهاتها المستقبلية باعتبار ان ايجابيه هذه العوامل وتوازنها تكون اساسا رصينا لبناء دوله قويه مدعوما سكانيا ومشغولة جغرافيا وفعالية سياسيا لذا فان تقييم ابعاد النمو السكاني في قوه الدولة ياتي من خلال هذه العوامل لتحديد مستويات النمو السكاني هو سيكون عليه في المدة المقبلة التي عليها يحدد الحجم السكاني مستقبلي للدولة⁽¹¹⁾.

ان العلاقة بين النمو السكاني ومعدلات الفقر هي علاقه قد اكدتها الدراسات الاحصائية وواضحها النظرية الاقتصادية والقياسية ويعد النمو السكاني محمدا مهما بل من اهم محددات الفقر فالصراع المستمر بين النمو الاقتصادي وخطط التنمية في المجتمعات من جهة وبين الزيادة السكانية السريعة والكبيرة في من جهة اخرى وخاصة تلك الزيادات التي تفوق الزيادة في معدلات الدخل الوطنية فتتزامن الظاهرتين او الحالتين كلتيهما فعندما يزداد حجم السكان يزداد معه الفقر والعكس صحيح فيبقى النمو الاقتصادي في مشاريع الاصلاح متباطئا اتجاه النمو السكاني مما يؤدي الى زياده عوامل الفقر التي يصعب معالجتها فتره بعد اخرى والتي تضعف امامها حتى البرامج التي توضع من قبل الدولة من قبل الدول في معالجه الفقر لحد منه او تخفيفه⁽¹⁰⁾. وتشير بيانات الجدول (1) كانت المحافظات الاكثر فقرا وحرمانا هي المحافظات الجنوبية اذ بلغت معدلات الفقر فيها على التوالي 44% لمحافظه الديوانية و 42.3% لمحافظه ميسان و 41% لمحافظه ذي قار وتاتي محافظه نينوى من حيث نسبه الفقر حيث تبلغ 34% وذلك بسبب سيطرة تنظيم داعش على مدينه الموصل مما ادى الى انهيار رشاء شبه كامل للنظام الاقتصادي والاجتماعي لمحافظه مما ادى الى ارتفاع الفقر بشكل كبير ومحافظه واسط بلغت 26.1% والمثنى 25% لعام 2014 حيث تعتمد المحافظات الجنوبية بشكل كبير على الزراعة كمصدر رئيس الدخل ومع تدهور القطاع الزراعي بسبب شح المياه وتدهور البنية التحتية الزراعية تراجعت معدلات الانتاج الزراعي والدخل مما ادى الى زياده الفقر في هذه المناطق بالاضافة الى ضعف التنوع الاقتصادي وقلة الفرص الوظيفية خارج القطاع الزراعي هذا النقص في فرص العمل ادى الى تزايد معدلات الفقر ومن المحافظات التي تكون نسب الفقر اقل البصرة 15% وبابل 14.5% وكربلاء 12.4% والنجف

11% وذلك بسبب ان البصرة تعد مركز اقتصاديا بفضل موقعها الجغرافي المطل على الخليج العربي فضلا عن انها تعتبر محور الرئيسة لانتاج النفط وتصديره مما يوفر فرص عمل اكبر بالنسبة لمحافظة كربلاء والنجف حيث تمتلكان اهم اهمية دينيه كبيره مما يجذب بغداد كبيره من الزوار والسياح سنويا هذه الحركة السياحية توفر فرص عمل وتنوع المصادر الاقتصادية والاستثمارات الحكومية والخاصة تلعب دور في تباين معدلات الفقر بين هذه المحافظات اما بقيه المحافظات نلاحظ ان نسبه الفقر اقل عده اسباب منها الاستقرار الامني النسبي مقارنة بالمحافظات الجنوبية والوسطى فضلا عن نجاح حكومة اقليم كردستان الى جذب الاستثمارات الاجنبية خاصه في قطاع النفط والغاز فضلا عن قطاعات السياحة والبناء وعند الزيادة الزمنية للاعوام 2014 الى 2018 و 2020 نلاحظ ازدياد اعداد السكان والنمو السكاني للعراق ولا سيما في 2018 وبزياده عدد السكان زادت نسبه الفقر حيث نجد ان بغداد نسبة السكان زادت من 21.3% الى 24.8% في عام في عام 2018 وذلك ايضا للزوح الى بغداد من بقيه المحافظات لتوفير فرص العمل .

نستنتج بما سبق ان المناطق الافقر في العراق هي القادسية ميسان ذي قار نينوى واسط المثنى وهي نفس المحافظات التي زادت نسبه الفقر فيها خلال السنوات اللاحقة ل 2018 و 2020 وايضا زادت نسبه النمو السكاني فكان نمو السكان ونمو الفقر تشكل نسبا طرديه .

الجدول(1) نمو السكان والفقر في العراق خلال السنوات (2014، 2018، 2020)

ت	المحافظة	2014		2018		2020	
		السكان	نسبة الفقر	النسبة المئوية للمؤوية للسكان	الفقر	السكان	الفقر
1	المثنى	2.1	25	2.5	52%	2.2	52%
2	الديوانية القادسية	3.4	44	3.3	48%	3.5	49%
3	ميسان	2.9	42.3	3.4	45%	3	47%

4	ذو قار	5.5	41	6.4	44%	5.6	%48
5	نينوى	9.8	34	11.3	37.7%	10	%41
6	ديالى	4.3	20.5	4.9	22.5%	4	%5.21
7	واسط	3.6	26.1	4.2	19%	3.7	%17
8	صلاح الدين	4.2	16.6	4.9	18%	4.3	%41
9	الانبار	4.6	15.4	5.4	17%	4.8	%41
10	البصرة	7.6	15	8.9	16%	7.8	%15
11	النجف	3.9	11	4.5	12.5%	3.9	%17
12	كربلاء	3.2	12.4	3.7	12%	3.3	%17
13	بابل	5.4	14.5	6.3	11%	5.6	%17
14	بغداد	21.3	12	24.8	10%	22	%13
15	دهوك	3.4	5.8	3.3	8.5%	4.2	%12
16	كركوك	4.2	9.1	4.9	7.6%	4.3	%7
17	اربيل	4.9	3.6	4.8	6.7%	5	%12
18	سليمانية	5.734	2	5.6	6%	5.8	%12

المصدر: من عمل الباحث (بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء)

البطالة وانواعها:

البطالة في العراق تشير إلى الحالة التي يكون فيها جزء من القوى العاملة في البلاد غير قادر على العثور على عمل بالرغم من الرغبة والقدرة على العمل. وبذلك أصبحت البطالة واحدة من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، نتيجة لضعف مستوى النشاط الانتاجي

والاستثماري وتعطل اغلب المنشآت الصناعية وهجرة المزارعين من الريف الى المدينة نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي وفتح الحدود امام المنتجات الزراعية المستوردة⁽¹²⁾. البطالة تعد واحدة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي يواجهها العراق، حيث تؤثر بشكل مباشر على مستويات الفقر والمعيشة والاستقرار الاجتماعي.

أنواع البطالة في العراق:

1- البطالة الهيكلية:

تحدث نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد، مثل التحول من اقتصاد يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد يعتمد على الصناعة أو الخدمات، مما يؤدي إلى تراجع بعض القطاعات الاقتصادية وفقدان الوظائف المرتبطة بها. وهي اشد حدة من البطالة الدورية وتمتد عموماً فترة من الزمن وتنتج عن فشل السياسات والركود الاقتصادي وسوء سير اسواق العمل ويتطلب حل هذا النوع من البطالة انتعاش الطلب التراكمي على اليد العاملة واستهداف مهارات معينة⁽¹³⁾

2- البطالة الدورية:

تتعلق بالتقلبات في الدورة الاقتصادية، مثل الركود أو الكساد، حيث يتراجع النشاط الاقتصادي، ويقل الطلب على العمل.

3- البطالة المقنعة:

تحدث عندما يكون هناك فائض في القوى العاملة في بعض القطاعات، حيث يعمل عدد أكبر من الأشخاص من اللازم في وظائف لا تستغل طاقاتهم الإنتاجية بشكل كامل.

4- البطالة الشبابية:

من أبرز أنواع البطالة في العراق هي البطالة بين الشباب، حيث يواجه الشباب تحديات كبيرة في دخول سوق العمل نتيجة لنقص الفرص والتدريب المناسب. ان دور القطاع الخاص في مجمل التنمية الاقتصادية ما يزال متواضعاً وغير استراتيجي ان لم نقل غائباً بدليل الانحراف الجسيم في القطاع الخاص بانعدام المرونة وافتقدت للتنوع واستمرت في اعتماد انماط تقليدية لا سيما نمط الانتاج كثيف العمالة – قليل راس المال فضلاً عن محدودية دور القطاع الخاص في التشغيل في ظل الظروف غير المؤاتية لبيئة العمل وتدني مستوى

الاجور، ناهيك عن غيابة عن المشاركة في الفعاليات البيئية والمساهمة في التنمية المستدامة⁽¹⁴⁾

ومن خلال جدول رقم (2). نلاحظ ان معدل البطالة لعام 2014 هو 10.6 ، في حين ارتفع معدل البطالة لعام 2018 الى 12.9 وزياده عدد سكان (182 ، 124 ، 38) بعد ان كان عدد السكان عام 2014 (488، 746 ، 36) ولعده اسباب منها الصدام مع تنظيم داعش ادى الى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية في مناطق عديده مثل الموصل والانبار وهذا الدمار اثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي وادى الى فقدان العديد من الوظائف فضلا عن النزوح الجماعي من المناطق المتأثرة بالصراع الى مناطق اخرى وترك العمل بالاضافه الى انخفاض اسعار النفط انخفاض كبيرا مما اثر بشكل مباشر على الايرادات الحكوميه التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط بالاضافه الى الاعتماد على القطاع النفطي بشكل كبير مما يحد من التنوع الاقتصادي وفرص العمل في القطاعات غير النفطية فضلا عن زياده عدد السكان حيث ان النمو السكاني السريع خاصه بين الشباب ضاعف من الضغوط على سوق العمل حيث زاد عدد الخريجين الجدد في الوقت الذي لم تكن فيه السوق قادره على استيعابهم وان ضعف القطاع الخاص نتيجته للاوضاع الامنيه ادى الى قله الاستثمارات في القطاع الخاص الذي يعتبر من المصادر الرئيسيه لخلق فرص عمل فيها كل هذه العوامل مجتمعه تسببت في ارتفاع معدلات البطاله في العراق عام 2018 وجعلت من الصعب على الحكومه توفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ونلاحظ في سنه 2020 ازداد عدد السكان ليصل الى (174 ، 150 ، 40) وبنسبه معدل بطاله تصل الى 15.0% وهنا يتبين انه بازياد عدد السكان تزداد معدل البطاله

الجدول(2) معدل البطالة في العراق للمدة (2014، 2018، 2020)

السنوات	عدد السكان	معدل البطالة % *
2014	36 ، 746 ، 488	10.6
2018	38 ، 124 ، 182	12.9
2020	40 ، 150 ، 174	15.0

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل والبطالة ، 2004 ، ص 2

$$* \text{ معدل البطالة} = \frac{\text{عدد عاطلين عن العمل بعمر 15 فأكثر}}{\text{عدد السكان النشيطين اقتصاديا بعمر 15 فأكثر}} \times 100$$

الاستنتاجات :

- 1- العلاقة بين النمو السكاني والفقر: يتضح من البحث أن هناك علاقة وثيقة بين النمو السكاني والفقر في العراق. تزايد عدد السكان، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، أدى إلى زيادة الضغوط على الموارد والخدمات العامة، مما ساهم في ارتفاع معدلات الفقر.
- 2- التفاوت الاقتصادي: هناك تفاوت كبير في معدلات الفقريين مختلف المحافظات العراقية. المحافظات الجنوبية مثل الديوانية، ميسان، وذي قار تعاني من أعلى معدلات الفقر بسبب قلة التنوع الاقتصادي وغياب الفرص الوظيفية خارج القطاع الزراعي.
- 3- دور الأزمات الاقتصادية والأمنية: الأزمات الاقتصادية، مثل انخفاض أسعار النفط، والأزمات الأمنية، مثل الصراع مع تنظيم "داعش"، ساهمت بشكل كبير في تفاقم الفقر وزيادة البطالة، خاصة بين الشباب.
- 4- نقص الفرص الوظيفية: ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، كان له دور كبير في زيادة معدلات الفقر. قلة الفرص الوظيفية وتراجع النشاط الاقتصادي، خاصة في المناطق الريفية، ساهم في استمرار دائرة الفقر.

التوصيات :

- 1- تبني سياسات سكانية مستدامة: من الضروري تبني سياسات تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو السكاني وتوافر الموارد والخدمات العامة، مثل تحسين مستوى التعليم والصحة وتنظيم الأسرة.
- 2- تنوع الاقتصاد: يتطلب تخفيف الفقر تنوع الاقتصاد العراقي بعيداً عن الاعتماد على القطاع النفطي. يمكن تحقيق ذلك من خلال دعم القطاعات الزراعية والصناعية وتوفير بيئة مناسبة لنمو الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

3- تحسين البنية التحتية وتوزيع الموارد: يجب على الحكومة العراقية الاستثمار في تحسين البنية التحتية وتوزيع الموارد بشكل أكثر عدالة بين المحافظات، مع التركيز على المناطق الأكثر فقراً.

4- توفير فرص عمل للشباب: تطوير برامج تدريبية وتوفير فرص عمل جديدة للشباب، خاصة في المناطق الريفية، يمكن أن يساهم بشكل كبير في الحد من البطالة وبالتالي تخفيف حدة الفقر.

5- تعزيز الحماية الاجتماعية: تعزيز نظم الحماية الاجتماعية بما في ذلك تقديم دعم مالي مباشر للفئات الأكثر فقراً، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، سيخفف من تأثير الفقر على السكان.

6- مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة: مكافحة الفساد وتحسين الحوكمة والشفافية في إدارة الموارد العامة تعتبر ضرورية لضمان وصول الدعم والخدمات إلى من هم في حاجة إليها بالفعل.

المصادر:

- 1 - محمد عبد الله حسون، الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للموقع الجغرافي للعراق ، مجلة ديالى ، جامعة ديالى، العدد(33)، 2009 ، ص5 و ص27
- 2- خرائط اطلس جمهورية العراق، 2005 ، ص13.
- 3- شهاب عادل ، الفقر والانحراف الاجتماعي دراسة للتسول والدعارة، رساله ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعه منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008 ، ص2 .
- 4- عبد الرحمن عبيد جمعه ، وسام مجيد علي، تحليل وقياس خط الفقر في العراق (جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ، 15، العدد 2، السنه 2007 - 2020، ص5 .
- 5- عباس فاضل السعدي . جغرافية الفقر في العراق، مركز احياء التراث، جامعه بغداد. مجله كليه التربية الاساسية جامعه بابل، العدد 12 ، حزيران، 2013 م ، ص399 .
- 6- احمد حسين علي الهبيتي ، احمد عمار عبد الهادي شلال ، قياس وتحليل بعض المؤشرات السياسية الاقتصادية الكلي وعلاقتها مع نسبه الفقر في العراق للمده من 2004 الى 2014

/،كلية الادارة والاقتصاد/ جامعه الانبار، المجلد 10/ العدد 23، السنه 2018، ص 16 ص 41 ص 18.

7- اميره وحيد خطاب ،شلال حميد سليمان، اسباب اختلال الامن الاقتصادي الفقر انموذجا، العدد 91، كانون الاول 2022، 12،/ 1448، مجله اداب الرفادين ،ص 475- 493 - 478 .

8- طارق محمد حسان ،العلاقات المكانية لنمو السكان وظاهره الفقر في مدينه كربلاء، /كلية التربية للعلوم الانسانية /جامعه كربلاء، قسم الجغرافيا التطبيقية ،سنه 2022، ص 37.

9- رضا عبد الجبار و فاهم محمد جبر ،نمو السكان في العراق العوامل المؤثره فيه للمده ما بين (1977 - 2007) ،مجله جامعه بابل العلوم الانسانية، المجلد 19، العدد 4 ، قسم الجغرافيا كلية الاداب جامعه القادسية، 2012، ص 626 .

10- طارق محمد حسان ،العلاقات المكانية لنمو السكان وظاهره الفقر في مدينه كربلاء، كلية التربية للعلوم الانسانية جامعه كربلاء قسم الجغرافيا التطبيقية، 2022 ص 37 .

11- زينب ناجي جبير الخفاجي، انماط التركيب السكاني في العراق واثره على قوه الدولة دراسة في الجغرافيا السياسية، كلية الاداب جامعه البصرة، 2014، ص 1

12- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، عام 2020.

13 - ميادة حسن رحيم ، البطالة وسبل معالجتها في العراق، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد3، 2013، ص 179 .

14- رشا جبار معارج، واقع الفقر في العراق في ضوء اهداف التنمية المستدامة ،التحديات والحلول، مجلة الدراسات المستدامة ،المجلد 5 ، العدد 2 ، 2023، ص 1709 .

Population Growth and Poverty in Iraq

Assist lect. Mina saeed rdaiaan

National Center of Population and

Demographic Studies- University of Baghdad



mina.s@ncpds.uobaghdad.edu.iq

Keywords :

Summary:

The research addresses the complex relationship between population growth and poverty in Iraq during the period from 2014 to 2020, highlighting the social and economic challenges the country has faced. The increasing population, driven by high fertility rates and early marriages, has put additional pressure on public services. In contrast, economic and security crises, such as the conflict with ISIS and the decline in oil prices, have significantly exacerbated poverty. The research indicates that the deterioration of living conditions for Iraqis is a result of rising unemployment rates, especially among the youth, and increasing economic disparities among population groups. Poverty in Iraq manifests in various forms, including absolute poverty, extreme poverty, and relative poverty, all of which impact individuals' ability to meet their basic needs. The analysis of the relationship between poverty and population growth reveals that population increases are associated with higher poverty rates, particularly in southern provinces like Diwaniyah, Maysan, and Dhi Qar. These provinces suffer from a lack of economic diversification and limited job opportunities outside the agricultural sector, leading to higher poverty rates. The research concludes by noting that rising unemployment, worsened by security and economic conditions, contributes to the growth of poverty, making it essential to adopt comprehensive economic and social policies to mitigate these challenges.